البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام

التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

دورة القدس

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

28–30 تشرين الأول/أكتوبر 2026

في ختام أعمال المؤتمر العام للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، المنعقد في عمان بمشاركة ممثلي الأحزاب والقوى الديمقراطية الاجتماعية، يدين التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي بأشد العبارات العملية الإرهابية التي استهدفت المملكة الأردنية الهاشمية و يؤكد تضامنه الكامل مع الأردن ويؤكد ان الإرهاب والتطرف لن ينالا من إرادة الشعب الأردني او من وحدة المجتمع وتماسكه وسيادة القانون ،و يؤكد المؤتمرون التزامهم بمبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية وسيادة القانون واستقلال القضاء والمواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية، وصون التعددية السياسية وحرية التنظيم والتعبير المسؤول والتداول السلمي للسلطة ورفض الاستبداد والتمييز والإقصاء.

وإذ يستحضر المؤتمر التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه شعوب المنطقة، وما تشهده من صراعات وأزمات تهدد استقرار دولها وتماسك مجتمعاتها، فإنه يشدد على احترام إرادة الشعوب وسيادة الدول، وتعزيز التضامن العربي، وتغليب الحلول السياسية والديمقراطية، ويصدر البيان الآتي:

أولاً: القدس والأردن

يثمن المؤتمر دور المملكة الأردنية الهاشمية في حماية هوية القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، ويؤكد أهمية الوصاية الهاشمية عليها، وضرورة الحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني، ويرفض الإجراءات الرامية إلى تغيير هويتها أو المساس بمقدساتها، ويدعو إلى احترام حرية العبادة ودعم صمود المقدسيين في مواجهة التهويد والتهجير والاستيطان.

ثانياً: فلسطين

يؤكد المؤتمر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة دات الصلة بالهوية الفلسطينية، ويدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي استنادا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 18 يوليو /تموز 2024 والوقف الفوري لحرب الإبادة والكامل للاستيطان والتهجير القسري وارهاب قطعان المستوطنين واعتداءاتهم في الضفة الغربية بحماية ودعم كاملين من المستويين السياسي والعسكري والأمني من دولة الاحتلال، ويدعو إلى حماية المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وإعادة إعمار قطاع غزة، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، بما يحقق السلام العادل والدائم ويدعو الى فرض المقاطعة والعقوبات وإلغاء كل اشكال التطبيع معه .

كما يشدد على ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية على أساس الشراكة الديمقراطية واحترام التعددية، وصون وحدانية التمثيل الوطني الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، بما يعزز وحدة النظام السياسي الفلسطيني وقدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

ثالثا: اليمن

يدين المؤتمر تمرد جماعة الحوثي ، واستهداف المدنيين والمنشآت المدنية، وحصار المدن، ولا سيما تعز، ويدعو إلى إنهاء الانتهاكات ومعالجة الكارثة الإنسانية، كما يدعو جامعة الدول العربية والدول الأعضاء إلى دعم مؤسسات الدولة اليمنية، وضمان وصول المساعدات ، ويعلن تضامنه مع الحزب الاشتراكي اليمني والقوى السياسية العابرة للطائفية والمناطقية، ويؤكد ضرورة احترام وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه ويدعو لحوار وطني يمني يمني شامل لتوصل لحل كافة الخلافات ما بين مكوناتها السياسية والاجتماعية والجغرافية وتلبية تطلعات أبنائها المشروعة ويدين كذلك الاعتداءات الإسرائيلية على دول المنطقة بما فيها فلسطين ولبنان وسوريا .

رابعا: التضامن مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي:

يعلن المؤتمر تضامنه مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إزاء الهجمات التي تستهدف أراضيها ومنشآتها الحيوية، وما تمثله من انتهاك لسيادتها وتهديد لأمن شعوبها واستقرار المنطقة، ويرفض استهداف المدنيين والبنية

التحتية، ويدعو إلى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وتسوية الخلافات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، على أساس احترام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

خامساً: الحقوق القومية والثقافية للشعب الكردي:>

يؤكد المؤتمر احترام الحقوق القومية والثقافية والسياسية المشروعة للشعب الكردي في الدول التي يعيش فيها، وحقه في صون هويته ولغته وثقافته وممارسة حقوقه ضمن ضمانات دستورية وقانونية بعيداً عن التمييز والاضطهاد، ويدعو إلى معالجة القضية الكردية بالحوار والوسائل السلمية والديمقراطية، وضمان المساواة واحترام التنوع وحقوق الإنسان، بما ينسجم مع مبادئ السيادة الوطنية ووحدة أراضي الدول.

سادساً: الأزمات العربية والتضامن مع الشعوب:

يعرب المؤتمر عن قلقه إزاء استمرار الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية في عدد من الدول العربية، ويعلن تضامنه مع شعوب لبنان والصومال وجيبوتي وليبيا والسودان، وتطلعات شعوبها إلى الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

ويدعو إلى حماية المدنيين، وتسوية النزاعات بالحوار، وتعزيز المصالحات الوطنية، وصون مؤسسات الدولة الوطنية ووحدتها وسلامة أراضيها، وتكثيف الجهود الإنسانية، ويؤكد ضرورة وقف الحرب في السودان والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة،وتقدير جهود القوات المسلحة العربية الليبية في تبنيها للمبادرة الدولية لتوحيد المؤسسات وحل الخلافات ، ودعم استقرار الصومال، وصون السلم الأهلي والمؤسسات الدستورية في لبنان، وتعزيز أمن جيبوتي وتنميتها، ويرفض تحويل الأزمات العربية إلى ساحات للصراعات الإقليمية والدولية أو توظيف معاناة الشعوب لخدمة مصالح خارجية.

سابعاً: استقلال القرار العربي ووحدة الدول وإصلاح جامعة الدول العربية

يشدد المؤتمر على صون استقلال القرار الوطني للدول العربية، واحترام سيادتها ووحدة أراضيها وسلامة حدودها، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية أو فرض الخيارات السياسية عليها من الخارج، أو استخدام أراضيها لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، ويؤكد حق الشعوب في تقرير خياراتها السياسية والتنموية بحرية، وإقامة علاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

كما يدعو إلى إصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل مؤسساتها وآليات عملها، وتعزيز قدرتها على منع النزاعات وتسويتها والتعامل مع الأزمات المشتركة، وتطوير آليات اتخاذ القرار وتنفيذ القرارات العربية، بما يعزز التضامن والتكامل الاقتصادي والتعاون في مجالات الأمن الغذائي والمائي والطاقة والصحة والتعليم والتنمية المستدامة.

ثامنا: التضامن العربي ودور التحالف:

يدعو المؤتمر إلى تعزيز التعاون بين الأحزاب والقوى الديمقراطية الاجتماعية والتقدمية في العالم العربي، وتوسيع عضوية التحالف وحضوره وتأثيره، وتطوير التنسيق وتبادل الخبرات بين أعضائه، وتمكين الشباب والنساء من المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار، وتفعيل العلاقات مع القوى الديمقراطية والتقدمية إقليميا ودوليا

ويؤكد أهمية بلورة برامج مشتركة لمواجهة الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، والدفاع عن حقوق العمال والفئات المهمشة، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ومواجهة التطرف والطائفية وخطاب الكراهية، ودعم التنمية المستدامة والأمن الغذائي والمائي وحماية البيئة، وتطوير التعليم والبحث العلمي، بما يرسخ الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية.

كما يشيد المؤتمر بالمسار الانتخابي بالمملكة المغربية وما عرفه من تنافس ونقاش سياسي بين الاحزاب السياسية بهذا البلد الشقيق وفي مقدمتها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يهنئه التحالف بالنتائج التي حققها وبمشاركته في الحكومة المغربية الجديدة بمجموعة من الحقائب المهمة وذات الطابع الاجتماعي الذي يشكل جوهر عمل التحالف.

تاسعا: الشرعية الدولية ومؤسسات القضاء الدولي:

يجدد المؤتمر تمسكه بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ويدعو إلى احترام سيادة الدول وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، كما يؤكد ضرورة احترام قرارات محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنائية الدولية وصلاحياتها، ودعم استقلال المحكمة الجنائية الدولية وتمكينها من أداء مهامها وفق نظامها الأساسي، ومساءلة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة، ورفض الإفلات من العقاب وازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي ويدعو الى عالم متعدد الأقطاب بديلا للاحادية القطبية الامريكية والى احترام سيادة الدول والشعوب .

عاشراً: العلاقات الدولية والدبلوماسية الشعبية:

يؤكد التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي تمسكه باستقلال القرار العربي ورفض التبعية والارتهان للمحاور الدولية، والعمل على بناء علاقات دولية متوازنة تقوم على الندية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، كما يشدد على تعزيز التعاون مع القوى الديمقراطية والاجتماعية والتقدمية والنقابية في العالم، وتوسيع الشراكات مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، بما يخدم قضايا التحرر والتنمية والعدالة الاجتماعية، ويفتح آفاقاً للتعاون الاقتصادي والتنموي ونقل التكنولوجيا والاستفادة النقدية من التجارب الدولية، مع احترام الخصوصيات الوطنية والسلام العادل والشمال ورفض استنساخ النماذج. ويعتبر التحالف الدبلوماسية الحزبية والشعبية رافعة أساسية لتعزيز التضامن الأممي وبناء جسور التواصل بين الأحزاب والنقابات والجامعات والشباب والنساء والمثقفين والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني، ويعمل على تطوير شبكة عربية فاعلة للدبلوماسية الشعبية، وتوسيع المنتديات والتبادلات السياسية والثقافية والعلمية والنقابية، وبناء شراكات مع الشبكات الديمقراطية والاجتماعية والتقدمية العالمية، بما يعزز الحضور العربي المستقل في الساحة الدولية ويدعم نضال الشعوب من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام العادل والشامل.

ختاماً

يجدد المؤتمر التزامه بمواصلة العمل المشترك وحرية الراي والتعبير والتنظيم السياسي من أجل عالم عربي أكثر حرية وعدالة وديمقراطية، تصان فيه كرامة الإنسان وحرية الراي والتعبير والتنظيم السياسي وحقوق الشعوب، وتحترم فيه سيادة الدول واستقلال قراراتها، وتعالج أزماته بالحوار والتعاون والتضامن، بعيداً عن التدخلات الخارجية والصراعات المدمرة.

ويؤكد أن الديمقراطية الاجتماعية مشروع سياسي واجتماعي لبناء دول ديمقراطية عادلة، تقوم على المواطنة المتساوية والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة، وتضمن الكرامة والحياة الكريمة لجميع المواطنين.

عاشت قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتضامن بين الشعوب.

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

30 تشرين الأول/أكتوبر 2026